



"أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية
في الدول العربية"

علي عبد القادر علي - المعهد العربي للتخطيط

البريد الإلكتروني: aali@api.org

(سبتمبر 2003)

المحتويات

i	كلمة السيد المدير العام
1	أولاً: المقدمة

2	ثانياً: إطار لصياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية
5	ثالثاً: مجال السياسات الداعمة للنمو الإقتصادي
6	رابعاً: سياسات توزيع الدخل
10	خامساً: أولويات سياسات الإقلال من الفقر
17	المراجع
19	ملخص النقاش

كلمة مدير عام المعهد العربي للتخطيط

السيداتُ والسادةُ الأفاضلُ . . . ضيوف المعهد العربي للتخطيط
أيها الحضور الكريم . . .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

بإسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت وبالأصالة عن نفسي، يسرني أن أرحب بكم جميعاً مع كل الشكر والتقدير لإهتمامكم بالحضور والمشاركة في ملتقانا لهذا اليوم في إطار سلسلة الحلقات النقاشية الدورية التي يعقدها المعهد خلال موسمها الأكاديمي سنوياً .

تتعد حلقة نقاش اليوم حول "أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية". ولعلنا لسنا في حاجة لتبرير إختيار هذا الموضوع لإعادة النقاش حوله وذلك لسبب بسيط هو أن قضايا إحداث التنمية لا تزال تشغل إهتمام العالم وقادته بطريقة مستمرة. ولكن قبل أن أعطي الكلمة إلى الأخ الدكتور/ علي عبدالقادر علي - المستشار بالمعهد العربي للتخطيط - والذي سيقدم هذه الحلقة النقاشية. اسمحوا لي بأن أشير بإيجاز إلى التنمية الدولية وأهدافها التي لطالما شغلت الإنسان وسعى إلى تحقيقها .

أيها السيدات والسادة . . .

ليس أدل على إهتمام المجتمع الدولي بالتنمية من إنعقاد مؤتمر قمة الألفية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2002 والذي حضره مائة وسبعة وأربعون من رؤساء الدول والحكومات. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ألفين ومائة وخمسة وخمسين "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" حيث جسد هذا القرار الرؤية المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعالم أكثر سلاماً ورخاءً وعدالة يُمكن الإنسان من أن يعيش حياة أفضل وأكثر أمناً .

وقد اشتمل إعلان الألفية على أهداف المجتمع الدولي في عدد من المجالات الحيوية وهي:

- السلام والأمن ونزع السلاح.
- التنمية والقضاء على الفقر: الأهداف الإنمائية للألفية.
- حماية البيئة.

- حقوق الإنسان والديموقراطية والحكم.
- حماية الضعفاء .

- تلبية الإحتياجات الخاصة لأفريقيا .
- تعزيز الأمم المتحدة .

كما وتمت صياغة الأهداف الإنمائية للألفية لتعبر عن "عزم القادة السياسيين في العالم على تخلص بنى الإنسان، رجالاً ونساءً وأطفالاً، من الظروف المهينة واللاإنسانية الناتجة عن الفقر المدقع، وجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان، وتخلص البشرية قاطبة من الفاقة" وذلك حسبما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للجمعية العامة في الدورة السابعة والخمسين حول "تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية". كما واشتملت الأهداف الإنمائية العريضة على ما يلي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي .
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
- تخفيض معدل وفيات الأطفال .
- تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع .
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية .
- كفاءة الإستدامة البيئية .
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

وعلى ضوء هذه الأهداف العريضة أُجريت مشاورات بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لتحديد المؤشرات التي تقيس التقدم الذي يتم إحرازه في تحقيق الأهداف، حيث تم تحديد أهداف فرعية تحت كل هدف عريض، وتم اختيار عدد من المؤشرات الكمية لكل هدف فرعي تُمكن من قياس ومتابعة ومراقبة التقدم في شأن تحقيق الأهداف.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم "الأهداف الإنمائية العريضة" كان قد تمت صياغتها على شكل "أهداف التنمية الدولية" في عام 1996 بواسطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعبيراً عن عدم قناعة المجموعة الدولية المانحة للعون بما تم تحقيقه في مجال التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

أيها الحضور الكريم . .

مهما يكن من أمر، يهمننا ملاحظة أن صياغة الأهداف الدولية للتنمية قد أعادت الاعتبار لأهمية النظر إلى قضايا إحداث التنمية في إطار زمني طويل المدى وذلك بتحديد لها عام 2015 كعام ختامي لتحقيق معظم الأهداف الكمية التي تم رسمها .

ومن جانب آخر، يلاحظ أن الأهداف الدولية للتنمية قد اعتمدت هدف الإقلال من الفقر كهدف محوري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. ويمثل هذين الاعتبارين توجهاً مغايراً لما كان سائداً خلال الفترة منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين فيما يتعلق بقضايا التنمية والتي كان يتم تناولها في إطار المدى الزمني القصير والمتوسط، بالتركيز على هدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. ويثير هذا التوجه الجديد قضية صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتحقيق الأهداف الدولية وهو موضوع حلقة نقاش اليوم. ويسرني في هذا الصدد ملاحظة أن المعهد العربي للتخطيط سيعقد ندوة إقليمية حول نفس موضوع هذه الحلقة وذلك بالتعاون مع رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس خلال الفترة 10-12 مارس 2003 وذلك بهدف:

أ- تقييم تجربة الدول العربية في سعيها نحو تحقيق الأهداف الدولية للتنمية، واستكشاف أهم التحديات التي تواجه هذه الدول في تحقيق هذه الأهداف.

ب- تقييم المقدرات العربية المحلية في صياغة وتحليل ومتابعة استراتيجيات وبرامج وسياسات التنمية، ومساهمة المؤسسات البحثية المتخصصة في المجالات المعنية في التأثير على عملية اتخاذ القرارات التنموية، ومتابعة ورصد آثارها ونتائجها، واستكشاف القيود التي تحد من مقدرة هذه المؤسسات في لعب دور يعتد به في مجال تحقيق أهداف التنمية الدولية.

وبعد أيها الأخوات والأخوة . . يهمننا التنويه إلى أن اهتمام المعهد بمثل هذه القضايا يعكس أحد أهم أولوياته التي تتمثل في متابعة المستجدات الفكرية والتطبيقية والعملية في مجال التنمية، واستبطان هذه المستجدات ليس فقط في برامج التدريبية وإنما أيضاً في برامج البحثية ونشاطاته في مجال تقديم الخدمات الاستشارية والمعونة الفنية لكل من يرغب في ذلك .

ختاماً، لن أطيل عليكم وسأفصح المجال للدكتور/ علي عبدالقادر علي لتقديم الحلقة النقاشية، مع تمنياتي للحلقة بالنجاح وتحقيق الأهداف المنشودة من خلال مشاركتكم الفعالة بإثراء النقاش فيها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

حول أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية

علي عبدالقادر علي

أولاً: المقدمة:

شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عودة الإهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص . هذا وقد عُبر عن هذا الإهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات . وفي عام 1995، عام إنعقاد مؤتمر قمة التنمية الإجتماعية، إتزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بمراجعة سجل المساعدات التنموية في إحداث التنمية في الدول النامية ومراجعة السياسات والإستراتيجيات التي كانت متبعة بواسطة الدول المانحة للعون وذلك للإستفادة منها في تحديد التوجهات اللازمة لتقديم المساعدات التنموية في القرن الجديد . إستغرقت عملية المراجعة عاما كاملاً تمخض عنها نشر تقرير بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، إشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية . هذا وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم

وكما يوضح الملحق رقم (A-1) تشتمل الأهداف الدولية للتنمية في ثوبها الجديد على ثمانية أهداف رئيسية، أو غايات رئيسية، وثمانية عشر هدفاً فرعياً. ولكل هدف من الأهداف الفرعية إتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي حيث بلغ إجمالي عدد هذه المؤشرات 48 مؤشراً لا يزال بعضها تحت التنقيح. هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ممثلي المجتمع الدولي كانوا قد لاحظوا في تقديمهم لتقرير "نحو عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية" الذي صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية المذكورة كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا وتقييم مدى فاعليتنا".

وبعد، يهمننا، دون الدخول في تفاصيل فنية، ملاحظة أن الأهداف الرئيسية الستة الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر حيث تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الإستطاعة لتحليل الفقر. كذلك يهمننا ملاحظة أنه على الرغم من ثراء التحليل الذي يستند على منهجية الإستطاعة إلا أنه يمكن إعادة صياغة المؤشرات الفرعية التي تم إختيارها المتابعة لتنفيذ الأهداف المتعلقة بالتعليم والصحة على شكل دوال تعتمد على المتغيرات الأساسية التي تعتمد عليها المنهجية الكمية لقياس الفقر وذلك لوجود إرتباط قوى بينها. وعلى هذا الأساس يمكننا تناول القضية المركزية المتعلقة بصياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية في إطار نظري يعتمد على صياغة الهدف الأول الرئيسي.

وبعد، تهدف هذه الورقة إلى إثارة النقاش حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية المطلوبة لتحقيق هدف الإقلال من الفقر. في القسم الثاني من هذه الورقة نستعرض أساسيات الإطار النظري الذي يمكننا من تناول قضايا السياسات المطلوبة لتحقيق هدف الإقلال من الفقر. هذا وسيلاحظ القارئ أن مثل هذه السياسات تنقسم إلى نوعين رئيسيين: السياسات المعضدة للنمو الإقتصادي (وهي السياسات التي سنتناولها في القسم الثالث) والسياسات الرامية

ثانياً: إطار لصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية:

بملاحظة أن الأهداف الدولية للتنمية تتمحور حول الهدف المحوري للإقلال من الفقر يمكن تطوير إطار نظري تحليلي عام، لصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية يستند على مفهوم الفقر وطرق قياسه، يمكننا من نقاش التطورات الحديثة في الفكر التنموي ذات العلاقة بالأهداف الدولية للتنمية. ويلاحظ في هذا الصدد أن الهدف الأول من أهداف التنمية قد تمت صياغته على أساس الإقلال من "نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع" حيث عرف الفقر المدقع على أنه مستوى الإنفاق للفرد الذي يساوي أو يقل عن دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1985. ومن الناحية الفنية تعرف نسبة السكان الذين يقل إنفاق كل فرد منهم عن الدولار في اليوم بأنه مؤشر عدد الرؤوس، وهو مؤشر ذائع الصيت وكثير الاستخدام في أدبيات الفقر وذلك لسهولة حسابه وتطبيقه وفهمه، ويلاحظ في هذا الصدد أن مؤشر عدد الرؤوس وقياس مدى إنتشار الفقر في المجتمع. كذلك يُعرف مستوى الإنفاق للفرد الذي يساوي دولار في اليوم بأنه خط الفقر، وهو مستوى للإنفاق يُعد كل من لا يحصل عليه من فئة الفقراء. وعلى الرغم من أنه توجد هنالك العديد من مؤشرات الفقر ذات الخصائص الفنية الجذابة، إلا أنه يمكننا التركيز على هذا المؤشر لأغراض إستكشاف قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار الأهداف الدولية.¹

وبعد، توضح الأدبيات المتخصصة أن معظم مؤشرات الفقر المستخدمة، بما فيها مؤشر عدد الرؤوس، يمكن التعبير عنها من ناحية فنية على أنها تعتمد على كل من المتغيرات التالية:

¹ ترصد الأدبيات سبعة عشر بديهية ينبغي أن تستوفها مؤشرات الفقر وستة عشر مؤشراً لقياس الفقر تستخدمها الأدبيات. هذا وقد وجد أن أربعة من مؤشرات الفقر تستوفي كل البديهيات بينما وجد أن مؤشر عدد الرؤوس يستوفي ثمانية بديهيات فقط. لاحظ في هذا الصدد أنه إذا كان عدد الفقراء q وكان عدد السكان n فإن مؤشر عدد الرؤوس يساوي $H = \frac{q}{n}$ (أنظر على (2002) للمراجع باللغة الإنجليزية في هذا المجال).

μ : متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد في المجتمع بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في إنفاق الفرد إلى انخفاض الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.

z : خط الفقر للفرد في المجتمع بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في خط الفقر إلى زيادة في الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.

θ : درجة عدم عدالة توزيع الإنفاق في المجتمع، كما يقيسها معامل جيني على سبيل المثال، بحيث يتوقع أن يؤدي الإرتفاع في درجة عدم عدالة التوزيع إلى زيادة في الفقر، مع ثبات بقية المتغيرات المفسرة.

كذلك توضح الأدبيات المتخصصة أنه يمكن صياغة مؤشر عدد الرؤوس على أنه دالة متجانسة من الدرجة صفر في متوسط الإنفاق وخط الفقر بحيث يتوقع ألا تتأثر حالة الفقر عند تغير مستوى الإنفاق وخط الفقر بنفس المعدل.

وبعد، على أساس هذه الملاحظات يمكننا كتابة مؤشر عدد الرؤوس، والذي عادة ما يرمز إليه بالحرف H ، كدالة عامة في المتغيرات المفسرة له على النحو التالي:

$$(1) \quad H = H\left(\frac{\mu}{z}, \theta\right)$$

ويمكننا الحصول على معدل تغير مؤشر عدد الرؤوس مع الزمن بإشتقاق الدالة في (1) مع الزمن لنحصل على ما

يلي:

$$(2) \quad G(H) = (1 - \varepsilon)\eta G(\mu) + \nu G(\theta)$$

حيث ε هي مرونة خط الفقر مع متوسط الإنفاق للفرد و η هي مرونة مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة لمتوسط الإنفاق (وهي سالبة) و ν هي مرونة مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة لمعامل جيني (وهي موجبة) وحيث $G(x)$ هي معدل التغير في المتغير المعني x . ويتضح من هذه المعادلة أن تغير الفقر مع الزمن يشتمل على مكونين هما:

(3)

أ- مكون النمو الإقتصادي: وهو مكون يعتمد على التغير في متوسط الإنفاق للفرد وعلى حساسية مؤشر تعداد الرؤوس بالنسبة للتغيرات في متوسط الإنفاق كما تعكسها مرونة هذا المؤشر، وعلى مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق.²

ب- مكون التوزيع: وهو مكون يعتمد على التغير في حالة توزيع الدخل في المجتمع وعلى حساسية مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة للتغيرات في معامل جيني.

لاحظ أنه في حالة الأهداف الدولية للتنمية تكون مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق مساوية للصفر ومن ثم فإن التغير في الفقر مع الزمن سيكون على النحو التالي:

$$(3) \quad G(H) = \eta G(\mu) + vG(\theta)$$

من جانب آخر، لاحظ أنه في حالة الدول المتقدمة عندما يتم تحديد خط الفقر كنسبة من متوسط الإنفاق، كما هي الممارسة الغالبة في الدول الأوروبية، مما يترتب عليه مرونة بخط الفقر مع متوسط الإنفاق مساوية لواحد صحيح، فإن التغير مع الزمن سيكون على النحو التالي:

$$(4) \quad G(H) = vG(\theta)$$

ثالثاً: مجال السياسات الداعمة للنمو الإقتصادي:

يتضح من مكونات تغير الفقر مع الزمن أن كل أنواع السياسات التي تهدف إلى زيادة معدل نمو متوسط الإنفاق للفرد في المجتمع، مع بقاء حالة توزيع الإنفاق على ما هي عليه، ستؤدي إلى الإقلال من الفقر. وكما هو معروف فإن معظم السياسات التي كانت تتبعها الدول النامية بهدف إحداث التنمية قد كانت تتمحور حول تحقيق معدلات موجبة،

² لاحظ أن مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق تتراوح بين صفر، في حالة ثبات خط الفقر كما في الأهداف الدولية للتنمية، وواحد كما في حالة تحديد خط الفقر كنسبة من متوسط الإنفاق كما هو التقليد المتبع في معظم الدول الأوروبية.

- سياسة إستثمارية يترتب عليها زيادة معدل الإستثمار (الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بنقطة مئوية واحدة يتوقع أن تزيد معدل نمو دخل الفرد مجوالي 0.1 إلى 0.2 نقاط مئوية.
- سياسات إستثمارية يترتب عليها زيادة في معدل الإستثمار في المعدات (الإستثمار في المعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بثلاث نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بنقطة مئوية واحدة.
- سياسات لسعر الصرف يترتب عليها زيادة في علاوة سعر الصرف في السوق السوداء مجوالي عشر نقاط مئوية، يتوقع أن تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو مجوالي 0.4 نقاط مئوية.
- سياسة نقدية يترتب عليها زيادة العمق النقدي في الإقتصاد (كما تقيسه نسبة أشباه النقود للناتج المحلي الإجمالي) مجوالي عشر نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو مجوالي 0.2 إلى 0.4 نقاط مئوية.
- سياسة نقدية يترتب عليها القضاء على أسعار الفائدة الحقيقية من السالب إلى الموجب، يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو مجوالي 1.5 نقطة مئوية.
- سياسة مالية يترتب عليها زيادة نسبة الإستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي مجوالي عشر نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو مجوالي 1.2 نقطة مئوية.
- سياسة تجارة خارجية يترتب عليها زيادة في نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي مجوالي عشر نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو مجوالي 0.6 نقطة مئوية.

³ أنظر إسترلي وبرتشيت (1993).

- سياسة تعليمية يترتب عليها زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي مجوالي عشر نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو مجوالي 0.2 إلى 0.30 نقاط مئوية.
- سياسة تعليمية يترتب عليها زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي مجوالي عشر نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو مجوالي 0.2 إلى 0.3 نقاط مئوية.

ولعله ليس بخاف على القارئ أن هذه السياسات التجميعية تشتمل على أهم مكونات حزمة السياسات التي أخذت تُعرف بسياسات "وفاق واشنطن" كناية عن أهم المؤسسات التي روجت لتطبيقها في الدول النامية منذ بداية الثمانينات والتي إشمطت على كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية والتي تتخذ من واشنطن مقراً لها. وعلى الرغم من عدم إستقرار معاملات التقدير، إلا أنه يتضح أيضاً أنه بإمكان كل قطر أن يقوم بتوليف حزمة من السياسات هذه ليسترشد بها في تحقيق معدل نمو الفرد بحيث يتم الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإبتدائية للقطر والمدى الزمني الذي يتم الإتفاق عليه لتحقيق هدف الإقلال من الفقر. فعلى سبيل المثال سوف لن تحتاج الأقطار التي يعتقد بأنها لا تعاني من مغالاة في سعر صرفها لصياغة سياسة نشطة لسعر الصرف. كذلك الحال بالنسبة للأقطار التي يعتقد بأنها لا تعاني من كبت مالي، بمعنى أسعار الفائدة الحقيقية السلبية.

رابعاً: سياسات توزيع الدخل:

يتضح من مكونات تغير الفقر مع الزمن أن كل أنواع السياسات التي تهدف إلى تحسين حالة توزيع الدخل، مع بقاء معدل النمو على ما هو عليه، ستؤدي إلى الإقلال من الفقر. ونفترض هذه الملاحظة أن حالة توزيع الدخل تتفاقم مع الزمن بمعنى أن مؤشر توزيع الدخل ينمو مع الزمن. إلا أنه في حالة الدول النامية ذات الدخل المنخفضة هنالك علاقة غير خطية بين المرحلة التنموية، كما يعكسها متوسط دخل الفرد، وحالة توزيع الدخل. وتتلخص هذه العلاقة في المقترح القائل بأنه يتوقع أن يتجه توزيع الدخل نحو تفاقم حالة عدم عدالة التوزيع في المراحل الإبتدائية للتنمية قبل أن يبدأ في التحسن. ويعرف هذا المقترح بأطروحة كورنتر. تركز أطروحة كورنتر على نموذج للإقتصاديات الثنائية حيث يتكون الإقتصاد من قطاعين: قطاع تقليدي يتصف بإنتاجية متدنية للعمال وتوزيع دخل أكثر عدالة وقطاع حديث يتصف

وما يعيننا في هذا الصدد ملاحظة أن أهم محددات حالة توزيع الدخل تتمثل في العوامل الهيكلية لمختلف الإقتصاديات ومن ثم فإن أهم محاور السياسات التوزيعية يتوقع أن تتعلق بهذه العوامل الهيكلية. هذا ويلاحظ أنه خلال الفترة منذ بداية الثمانينات، وفي إطار سيادة النظرية النيوكلاسيكية في صياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية، تم تجاهل سياسات التوزيع إلى أن أعيد إليها الإعتبار في ظل الأهداف الدولية للتنمية.⁴ على هذا الأساس لعله ليس بمستغرب أن تفتقر الأدبيات لنتائج تطبيقية في هذا المجال، إلا أن غياب المعلومات حول توزيع الدخل في عدد كبير من الدول قد لعب دوراً مهماً في ندرة النتائج التطبيقية.

مهما يكن من أمر، توضح بعض الدراسات الحديثة⁵ أنه بعد الأخذ بعين الإعتبار المرحلة التنموية للقطر، تتمثل أهم أنواع السياسات التوزيعية فيما يلي (إستناداً على عينة تضم 80 قطراً توفرت لها المعلومات كمتوسطات لفترة الثمانينات):

- أ- سياسات التشغيل في قطاع الدولة: حيث عبر عن التشغيل في قطاع الدولة بنسبة كل العاملين في قطاع الدولة في إجمالي العاملين في القطر. وتوضح النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة مجوالي عشرة نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى إنخفاض في معامل جيني مجوالي 2.1 نقطة مئوية.
- ب- سياسات التحويلات النقدية والعينية: حيث تشمل التحويلات النقدية والعينية على إلتزامات المعاشات وعلاوات العائلة والأطفال، وتعويضات الإجازات المرضية، وتعويضات البطالة، والتعليم، والعناية الصحية. هذا وقد عبر عن التحويلات النقدية والعينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح

⁴ يلاحظ في هذا الصدد أن بروفيسور رافي كانبور، إستاذ الإقتصاد بجامعة كورنل بالولايات المتحدة، قد إستقال من منصبه ككؤلف رئيسي لتقرير التنمية في العالم لعام

2001/2000 والذي كان موضوعه الفقر نتيجة نزاع مهني حول أهمية قضايا التوزيع في التنمية.

⁵ أنظر على سبيل المثال مالينوفيك (1994: 22 جدول 3).

ت- سياسات الإستثمار في رأس المال البشري: حيث عرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 25 سنة وأكثر. وتوضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بسنة دراسية واحدة من شأنها أن تؤدي إلى إنخفاض في معامل جيني مجوالي 1.4 نقطة مئوية.

ث- سياسات تثبيت الأسعار:⁶ يمكن تصنيف الأقطار حسب معدلات التضخم التي تسود فيها إلى أقطار ذات تضخم جامح (بمعدل تضخم سنوي يفوق 300 في المائة يؤخذ كمتوسط لخمس سنوات سابقة على سنة مشاهدة معامل جيني)، وأقطار ذات تضخم مرتفع (بمعدل تضخم سنوي ما بين 40-300 في المائة)، وأقطار ذات تضخم منخفض (بمعدل تضخم سنوي ما بين 5-40 نقطة مئوية)، وأقطار ذات تضخم منخفض للغاية (بمعدل تضخم سنوي أقل من 5 في المائة). هذا وتوضح النتائج أن الأقطار التي تعاني من التضخم الجامح عادة ما يكون توزيع الدخل فيها أكثر عدم عدالة مجوالي 8 نقاط مئوية مقارنة بمتوسط درجة عدم عدالة تساوي 50 في المائة (معامل جيني) لعينة الأقطار. من جانب آخر، ففي الأقطار ذات التضخم المرتفع أو التضخم المنخفض تقل درجة عدم عدالة التوزيع مجوالي 7 و 8 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بمتوسط درجة عدم العدالة في العينة. وتؤكد هذه النتائج ما كان معروفاً عن تأثير التضخم على حالة توزيع الدخل وتعني أن سياسة تثبيت الأسعار لها مردود إيجابي في تحسين حالة توزيع الدخل.

ج- شبكات الأمان الإجتماعية: بعد جدل دام طويلاً حول دور الدولة في حماية الفقراء عندما يتعرض الإقتصاد لصدمة خارجية تتطلب تنفيذ وصفات للسياسات الإنكماشية في المدى القصير تبلور إعتراف بأنه "ليس من الواضح أن البرامج الإجتماعية الإضافية المخصصة لحالات معينة التي تطبق بعد حدوث صدمة هي أفضل وسيلة لحماية الفقراء". النهج الأفضل هو تصميم سياسات تعمل بصورة آلية عند الحاجة" (رافاليون (23:2002)). وتشتمل أهم هذه السياسات على "خطة ضمان التوظيف"

⁶ أنظر بولير (149:2001)، جدول رقم (3).

ح- برامج الإقراض بالغ الصغر: توضح تجربة البنك الريفي (بنك جرامين) التي طبقت في بنجلاديش أن من شأن الإقراض بالغ الصغر للقطاعات السكانية التي تعاني من الفقر المدقع أن يتغلب على التسهيلات التي عادة ما تميز سوق الإئتمان المحلي وتسبب في أن تظل القطاعات الهشة في المجتمع حبيسة شرك الدخل المنخفضة وحلقة الفقر المفرغة. هذا ويتوقع أن تؤثر هذه البرامج في عمق الفقر في المدى الزمني المتوسط وفي إنتشار الفقر في المدى الزمني الطويل.⁸

خ- برامج الإصلاح الزراعي: توضح تجربة نمو أقطار شرق آسيا والتي كانت أهم صفاتها أن تم توزيع فوائد النمو الإقتصادي بطريقة عادلة فيما بين الشرائح السكانية، أن برامج الإصلاح الزراعي التي تم تطبيقها عشية الإستقلال، وفي بعض الأحيان خلال الفترة الإستعمارية، قد كان لها وقع إيجابي فيما تحقق من إنجازات تنموية لاحقة. وعلى الرغم مما تعرضت له مثل هذه البرامج من نقد إلا أنه في إطار طويل المدى لأحداث التنمية فإنها لا تزال تحتوي على مضمون توزيعي يعتد به.

خامساً: أولويات سياسات الإقلال من الفقر:

⁷ أنظر أيضاً بالداتش، ودي ميلو، وإينشوستي (2002).

⁸ لرصد تجربة بنك جرامين بطريقة شيقة وتفصيلية أنظر يونس (2001).

لعلنا لسنا بحاجة إلى ملاحظة أن هنالك تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بمراحلها التنموية كما يعبر عنها متوسط الدخل الحقيقي للفرد . هذا وتوضح آخر المعلومات المتاحة من قاعدة معلومات الجدول العالمي الذي تعده جامعة بنسلفانيا أنه يمكننا تصنيف الدول العربية التي تتوفر لها المعلومات من وجهة نظر السياسات الرامية للإقلال من الفقر لأربعة مجموعات ثلاث منها مجموعات دخلية بينما المجموعة الرابعة تضم البلدان التي تعتبر في حالة إنتقال إما بسبب حرب أهلية (السودان)، أو فترة طويلة نسبياً لإستعادة الأمور لحالتها الطبيعية بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها (لبنان) . هذا ويوضح الجدول رقم (1) التصنيف المقترح حيث رصد متوسط دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار على أساس أسعار 1996:

جدول رقم (1): تصنيف الدول العربية حسب متوسط الدخل الحقيقي للفرد لعام 2000

لأغراض سياسات الإقلال من الفقر

مجموعة الدول	عدد الدول	متوسط دخل الفرد (\$)	أدنى دخل (\$)	أعلى دخل (\$)	الإنحراف المعياري
الدول ذات الدخل العالي	6	17338	12246 (السعودية)	23386 (الكويت)	4184
الدول ذات الدخل المتوسط	7	5019	3717 (المغرب)	6776 (تونس)	1534
الدول ذات الدخل المنخفض	5	1454	817 (اليمن)	2103 (جيبوتي)	536
الدول في مرحلة الإنتقال:					
لبنان	1	5785	-	-	-
السودان	1	1335	-	-	-
الدول العربية	19	8005	817 (اليمن)	23386 (الكويت)	7105
الدول الأوروبية	5	23665	22190 (المملكة المتحدة)	26608 (الدنمارك)	1846

المصدر: حسبت من (www.pwt.econ.upenn.edu) تشمل الدول الأوروبية على المملكة المتحدة والدنمارك وفرنسا وألمانيا وهولندا.

ودون الدخول في تفاصيل يمكننا ملاحظة ما يلي:

- أن هنالك تفاوتاً كبيراً في متوسط دخل الفرد بين الدول العربية حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في الدول العربية ذات الدخل المرتفع حوالي 12 ضعفاً متوسط دخل الفرد في الدول العربية ذات الدخل المنخفض .

- كذلك الحال، يبلغ دخل الفرد في أغنى دولة عربية (الكويت) حوالي 29 ضعفاً دخل الفرد في أفقر دولة عربية (اليمن).
- إن متوسط دخل الفرد في الدول العربية ذات الدخل المرتفع لا يقل عن متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول الأوروبية بطريقة ذات مغزوية إحصائية (حيث تبلغ قيمة ت - الإحصائية 1.31).
- إن متوسط دخل الفرد في الدول العربية ذات الدخل المتوسط يبلغ حوالي 3.5 ضعفاً متوسط دخل الفرد في الدول العربية ذات الدخل المنخفض.

على أساس هذه المقارنات، ولما كان متوسط دخل الفرد أحد أهم محددات مؤشر الفقر ربما كان من المناسب إقتراح أن قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية ذات الدخل المرتفع تختلف جذرياً عن تلك التي تواجه مجموعتي الدول العربية الأخرى. ونسارع لنلاحظ في هذا الصدد ما سبق وأن أشرنا إليه فيما يتعلق بالتقليد السائد في الدول الأوروبية فيما يتعلق بتحديد خط الفقر كنسبة من متوسط دخل الفرد، وهو التقليد الذي سوف يناسب الدول العربية ذات الدخل المرتفع. في مثل هذا الحالة فإن قضية الإقلال من الفقر سوف تتمحور حول القضايا المتعلقة بما يسمى "بالإقصاء الإجتماعي". وتطلب صياغة السياسات التي تناول قضايا الإقصاء الإجتماعي التركيز على سياسات التوزيع وذلك حسبما يوضحه مؤشر الفقر الملائم لهذه الدول والذي يأخذ الشكل التالي:

$$(5) \quad P = P\left(\frac{\mu}{z}, \theta\right) = P\left(\frac{1}{B}, \theta\right) = P(\theta)$$

وذلك بعد تعويض خط الفقر الذي تم تحديده كنسبة من متوسط الدخل $z = \beta\mu$ في تعريف مؤشر الفقر.

من جانب آخر، وعلى الرغم من عدم كمال المعلومات حول توزيع الدخل في العديد من الدول النامية، إلا أن الأدبيات المتخصصة توفر بعض النتائج القابلة للمقارنة بين مختلف أقاليم العالم، وإن كان ذلك على مستوى عالي من التجميع. وإستناداً على قاعدة معلومات راقية النوعية عادة ما يتم تمثيل العالم العربي من خلال المعلومات المجمعة لستة

وتوضح النتائج أن متوسط معامل جيني لتوزيع الإنفاق في الدول العربية قد كان حوالي 44% للفترة 1970-1966 إنخفض مع مرور الزمن إلى حوالي 38% للفترة 1990-1986.⁹ وما يهمننا ملاحظته في هذا الرصد أن مجموعة الدول العربية قد جاءت في المرتبة الثانية من ناحية إرتفاع درجة عدم العدالة في التوزيع للفترة الأولى (1970-1966) حيث فاقها في عدم العدالة إقليم أمريكا اللاتينية (بمعامل جيني بلغ 57%). وخلال الفترة 1990-1986 أصبح ترتيب الدول العربية الثالث من حيث إرتفاع درجة عدم العدالة (بمعامل جيني 38%) وحيث حل إقليم شرق آسيا في المكان الثاني (بمعامل جيني 40%) وإستمر إقليم أمريكا اللاتينية في الترتيب الأول (بمعامل جيني 50%).

هذا وتوضح المعلومات التفصيلية المتوفرة لعدد من الدول العربية الإتجاه الزمني لدرجة عدم عدالة التوزيع نحو الإنخفاض. فعلى سبيل المثال إنخفض معامل جيني لتوزيع الإنفاق الإستهلاكي في كل من الأردن (من حوالي 41% عام 1991 إلى حوالي 36% عام 1997)، والجزائر (من حوالي 39% عام 1988 إلى حوالي 36% عام 1995)، وتونس (من حوالي 43% عام 1985 إلى حوالي 40% عام 1990)، ومصر (من 32% عام 1991 إلى حوالي 29% عام 1995)، وموريتانيا (من حوالي 46% عام 1992 إلى حوالي 39% عام 1998)، واليمن (من حوالي 40% عام 1992 إلى حوالي 34% عام 1998). هذا وقد إرتفع معامل جيني في المغرب بطريقة هامشية من حوالي 39% عام 1991 إلى حوالي 40% عام 1998.

وعلى الرغم من عدم وجود نتائج حول تقدير عدد الرؤوس قابلة للمقارنة بين الدول العربية، إلا أن عدداً من الدراسات القطرية توضح أن درجة نفسي الفقر في الدول ذات الدخل المتوسط تتراوح بين حوالي 10% أو أقل في تونس

⁹ لاحظ أنه إذا إستندت حسابات معامل جيني على معلومات توزيع الإنفاق ينبغي زيادتها بحوالي 6.6 نقاط مئوية للحصول على معامل جيني لتوزيع الدخل.

على أساس هذه المعلومات يقترح الجدول رقم (2) تصنيفاً للدول العربية حسب أولويات السياسات الرامية للإقلال من الفقر، وحيث أضفنا جانب سياسات إعادة هيكلة المؤسسات للأخذ بعين الاعتبار الحالات الخاصة للدول العربية.

جدول رقم (2): تصنيف الدول العربية حسب أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة للإقلال من الفقر

مجموعة الدول	حالة إنتشار الفقر	أولوية قصوى	أولوية ثانوية	أولوية ثالثة
الدول ذات الدخل المرتفع	متدنية للغاية	سياسات توزيعية	سياسات هيكلة المؤسسات	سياسات داعمة للنمو
الدول ذات الدخل المتوسط	متوسطة	سياسات داعمة للنمو	سياسات هيكلة المؤسسات	سياسات توزيعية
الدول ذات الدخل المنخفض	مرتفعة	سياسات توزيعية	سياسات داعمة للنمو	سياسات هيكلة المؤسسات
الدول ذات الحالات الخاصة:				
لبنان	غير متوفرة	سياسات هيكلة المؤسسات	سياسات داعمة للنمو	سياسات توزيعية
السودان	مرتفعة للغاية	سياسات هيكلة المؤسسات	سياسات توزيعية	سياسات داعمة للنمو
الصومال	غير متوفرة	سياسات هيكلة المؤسسات	لا ينطبق	لا ينطبق
العراق	غير متوفرة	سياسات هيكلة المؤسسات	لا ينطبق	لا ينطبق

هذا ولعلنا لسنا في حاجة إلى ملاحظة أنه على المستوى التفصيلي يمكن ترجمة هذه الأولويات العريضة إلى برامج عمل مرحلية تعكس الأولويات الملحة للقطر في كل مجال من مجال السياسات. وبالطبع فإن مثل هذا التفصيل سيعتمد على الظروف التنموية الخاصة بكل قطر. ومهما يكن من أمر طبيعة السياسات التي سيتبناها القطر، حسب ظروفه التنموية، يلاحظ أن عدداً من المبادرات الدولية التي تزامنت مع إعلان الأهداف الدولية للتنمية قد أتاحت فرصاً أوسع لمختلف الأقطار لصياغة برامج تنموية طويلة المدى وإبتداع سياسات إقتصادية وإجتماعية تهدف إلى الإقلال من

جدول ملحق رقم (A-1): الغايات الإنمائية للألفية

المؤشرات	الغايات والأهداف
الغاية (1): القضاء على الفقر المدقع والجوع:	
1. نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم.	الهدف الفرعي (1): تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015
2. نسبة فجوة الفقر	
3. حصة أفقر خمس سكاني من الإستهلاك الوطني.	
4. شيوخ عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.	الهدف الفرعي (2): تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015
5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لإستهلاك الطاقة الغذائية.	
الغاية (2): تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي:	
6. صافي نسبة التسجيل في التعليم الإبتدائي.	الهدف الفرعي (3): كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015
7. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس.	
8. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.	
الغاية (3): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:	
9. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي.	الهدف الفرعي (4): إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.
10. نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن 15 و 24 سنة.	
11. حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.	
12. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.	
الغاية (4): تخفيض معدل وفيات الأطفال:	
13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.	الهدف الفرعي (5): تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.
14. معدل وفيات الرضع.	
15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.	
الغاية (5): تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015	
16. معدل الوفيات النفاسية.	الهدف الفرعي (6): تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990، 2015.
17. نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي	

--	--

الغاية (6): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
18. إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.	الهدف الفرعي (7): وقف إنتشار فيروس المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2015 وبدء إنحساره إعتباراً من ذلك التاريخ.
19. معدل إنتشار إستخدام الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل.	
20. عدد الأطفال الميتمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز	
21. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا .	الهدف الفرعي (8): وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء إنحسارها إعتباراً من ذلك التاريخ
22. نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها .	
23. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل) .	
24. نسبة حالات السل التي إكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة .	
الغاية (7): كفاءة الإستدامة البيئية:	
25. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات .	الهدف الفرعي (9): إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية وإنحسار فقدان الموارد البيئية .
26. المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي .	
27. الطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلو غرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (يعادل القوة الشرائية) .	
28. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وإستهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون .	
29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب .	
30. نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية .	الهدف الفرعي (10): تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015 .
31. نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة .	الهدف الفرعي (11): تحقيق تحسین كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة .
32. نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون (مملوك أو مستأجر) .	
الغاية (8): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:	
	الهدف الفرعي (12): المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح التقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز:

33. صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.	الهدف الفرعي (13): معالجة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً:
--	---

34. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية الثنائية القابلة للتخصيص لقطاع معين المقدمة من البلدان المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية، مقارنة بالخدمات الإجتماعية الأساسية.	
35. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة بالقيود التي تقدمها البلدان النامية المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.	
36. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقاها البلدان غير الساحلية بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي.	الهدف الفرعي (14): معالجة الإحتياجات:
37. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كبنية من إجمالي الدخل القومي.	
38. نسبة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً (حسب القيمة وبإستثناء الأسلحة) المسموح بدخولها معفاة من الرسوم إلى البلدان المقدمة النمو.	الهدف الفرعي (15): المعالجة الشاملة:
39. متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية.	
40. تقدير الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.	
41. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية (إستدامة القدرة على تحمل الديون)	
42. العدد الكلي للبلدان التي بلغت مرحلة إتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الإستقاء (تراكمي).	
43. تخفيف الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.	
44. تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.	
45. معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، حسب الجنس، والإجمالي العالمي.	الهدف الفرعي (16): التعاون مع البلدان:
46. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام.	الهدف الفرعي (17): التعاون مع الشركات:

الهدف الفرعي (18): التعاون مع القطاع الخاص:	47. عدد خطوط الهاتف والإشتراكات في الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان.
	48. عدد الحواسيب الشخصية قيد الاستخدام لكل 100 من السكان وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان.

المصدر: الأمم المتحدة (2002:30-44)، التقرير رقم A157/270

مراجع مختارة

الأمم المتحدة، (2002)، تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية: تقرير الأمين العام؛ تقرير رقم A/57/270؛
. www.un.org

إيستري، و.، ول. برتشييت، (1993)، "العوامل التي تحدد النجاح الإقتصادي: الخط والسياسة"؛ مجلة التمويل والتنمية؛ المجلد 30؛ رقم 4.

بالداتش، إ.، ودي ميللو، ل.، و.غ. إينشوستي، (2002)، "الأزمات المالية، والفقير، وتوزيع الدخل"؛ مجلة التمويل والتنمية؛ مجلد 39، رقم 2.

رافالون، م.، (2002)، "شبكة أمان آية"؛ مجلة التمويل والتنمية، مجلد 39، رقم 2.

علي، ع.ع.، (2002)، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات؛ سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

غوبتا، س.، وهاموند، ب.، وليت، د.، وإ. سوانسون (2000)، "التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية"؛ مجلة التمويل والتنمية؛ المجلد 37، العدد 4.

ناريان، د. (2000)، "الفقر هو إنعدام الحيلة وإنعدام القدرة على التعبير"؛ مجلة التمويل والتنمية؛ المجلد 37، العدد 4. *

يونس، م.، (2001)، عالم بلا فقر؛ دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية؛ ترجمة محمد محمود شهاب؛ مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Bulier, A., (2001), "Income Inequality: Does Inflation Matters?"; IMF Staff Papers, Vol. 48, No. 1.

Milanovic, B., (1994), "Determinants of Cross-Country Income Inequality: An Angmented Kuznets' Hypothesis"; Policy Research Working Paper No. 1246, World Bank, Washington D.C.

ملخص النقاش

تمحور النقاش الذي أثارته الورقة حول قواعد المعلومات وطبيعة السياسات التفصيلية داخل الأولويات التي تم إستباطها ودور المؤسسات الدولية في صياغة السياسات التنموية.

وفيما يتعلق بقواعد المعلومات أمن عدد من المشاركين على ما لاحظته الورقة من عدم توفر معلومات راقية النوعية حول توزيع الإنفاق في الدول العربية وحول إمكانية الوثوق ببعض نتائج مسوحات الدخل والإنفاق التي تم إنجازها في بعض الدول العربية بالتعاون مع البنك الدولي خصوصاً تلك التي ترتب عليها إتجاهات زمنية لدرجة عدم العدالة في التوزيع (كما يعكسها معامل جيني) والتي لا تتوافق مع المشاهدات العابرة. ولوحظ في هذا الصدد أهمية أن تولي الحكومات عناية خاصة بإتساق المعلومات الرسمية مع تلك المتوفرة في قواعد المعلومات الدولية خصوصاً فيما يتعلق بمؤشرات الأداء التنموي كالدخل الحقيقي للفرد والذي تم على أساسه تصنيف الدول العربية لأغراض إستباط أولويات السياسات.

وفي محور طبيعة السياسات التفصيلية داخل الأولويات التي تم إستباطها إتفق عدد من المشاركين مع التصنيف العريض لمحااور السياسات على أنها تشتمل على السياسات التوزيعية والسياسات الداعمة للنمو وسياسات هيكلية المؤسسات وأشار بعضهم إلى أهمية تحديد تفاصيل مثل هذه السياسات حسب الحالات القطرية. وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى أن إستهداف الفقراء، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في بعض الأقطار العربية، لإتساحهم من فخ الفقر ربما تطلب النص صراحة على سياسات تعمل على تمليك وسائل الإنتاج. كذلك تمت الإشارة إلى أن صياغة السياسات التفصيلية لا بد لها وأن تأخذ في الإعتبار خاصية تذبذب النمو في الدول العربية والعوامل الكامنة خلف هذا

وفي محور دور المؤسسات الدولية في صياغة السياسات التنموية تم التعبير عن عدد من التحفظات حول دوافع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بصياغة حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي المعروفة. ويذكر في هذا الصدد أنه عادة ما تروج سياسات الإصلاح الاقتصادي (المالية والنقدية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف) على أنها تهدف إلى الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية للإقتصاد، من خلال ترشيد عملية تخصيص الموارد الإنتاجية، ومن ثم حفز النمو الإقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى الإقلال من الفقر. وإرتكز التحفظ الذي أثير إلى ملاحظة أن حزم السياسات التي تم تطبيقها لم تؤد إلى نمو يعتد به في كثير من الدول النامية إلا أنها نجحت في زيادة إنكشاف هذه الدول وتمكينها من مقابلة إلتزاماتها الإثمانية على حساب إزدياد مديونياتها. وفي إطار تحليل إقتصادي سياسي عادة ما يتم ترجمة مثل هذه التحفظات على أساس الجدل الذي كان دائراً في ستينات وسبعينات القرن الماضي حول دور الدولة في الإقتصاد وطبيعة التنظيم الإقتصادي المواثي لأحداث التنمية. وعلى الرغم من أن دور الدولة في إقتصاديات الدول النامية قد إكتسب إحتراماً متجدداً، منذ أن أصدر البنك الدولي تقريره عن التنمية في العالم لعام 1997، إلى أن بعض المشاركين قد ظن أن التحفظات التي تثار حول برامج الإصلاح الإقتصادي تعكس تأصل عدم الثقة في عمل آليات السوق ومن ثم عدم الثقة فيما تروج له المؤسسات الدولية من سياسات.